

الراوي المستور وما يتعلق به من أحكام

سلطان سند العكايلة، وخالد محمود الحايك^(١)

ملخص

إن مبحث (الراوي المستور) وحديثه من أصول الحديث التي أفاض في ذكرها علماء الحديث وعلماء أصول الفقه، وقد تباينت آراؤهم في مفهومه وتطبيقاته، ولهذا جاء هذا البحث ليكشف اللثام عن مفهوم المستور عند أهل العلم وحكمه، وكيف تعاملوا مع حديثه من خلال تطبيقاتهم وأحكامهم العملية علي الرواة.

و قد جاء هذا البحث في تمهيد ومطلبين وخاتمة، تناول التمهيد الكلام علي تعريف المجهول وأقسامه. أما المطلب الأول فبين المقصود بالمستور والعلاقة بينه وبين مجهول الحال، وتطور مصطلح المستور عند المتأخرين.

و تناول المطلب الثاني بيان حكم المستور عند أئمة الحديث.

و خلاص البحث إلي أن المستور غير مجهول الحال، وأنه مقبول عند الأئمة ويدخلونه في حديث الحسن.

الكلمات الدالة: الراوي المستور، أحكام.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام علي خير المرسلين، وعلي آله وصحبه الطاهرين الطيبين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلي يوم الدين، وبعد: فقد اتفق الأئمة علي اشتراط عدالة الراوي في قبول خبره، ولكنهم اختلفوا في كيفية ثبوته، واختلفوا أيضاً في كيفية معرفتها علي مذهبين: الأول: العدالة، هي : إظهار الإسلام وسلامة المسلم من فسق ظاهر، فمقي كانت هذه الحالة وجب أن يكون عدلاً، وهذه هي العدالة الظاهرة، وهذا مذهب أهل العراق كما نسب إليه الخليل، وهو حاصل مذهب ابن حبان، حيث قال: " العدل من لم يعرف منه الجرح ضد التعديل، فمن لم يعلم بجرح فهو عدل إذا لم يبين ضده، إذ لم يكلف الناس من الناس معرفة ما غاب عنهم، وإنما كلفوا الحكم بالظاهر من الأشياء غير المغيبة عنهم"^(١).

و الثاني: " الطريق إلي معرفة العدل المعلوم عدالته مع إسلامه وحصول أمانته ونزاهته واستقامة طرائقه لا سبيل إليها إلا باختبار الأحوال، وتتبع الأفعال التي يحصل معها العلم من ناحية غلبة الظن بالعدالة، وهذه هي العدالة الباطنة.

و الأصل في معرفة العدالة للراوي هي العدالة الباطنة وهي التي كان يتطلبها أهل العلم - بحسب تعريف أهل الإصلاح -، فإذا عرفت عدالة الراوي الباطنة كان عدلاً وبقيت مسألة الضبط سواء ضبط المصدر أو ضبط الكتاب كما هو معروف في كتب أهل الشأن، وعليه يقبلون حديثه أو يردونه.

و لكن المذهب الأول وهو معرفة العدالة الظاهرة له دور مهم في من لا يعرفون إلا في حديث أو حديثين، فإن مثل هؤلاء لا يستطيع العلماء اختبار رواياتهم، وكذلك جمع كبير من التابعين، فإن أخبارهم قليلة، بل كثير منهم لا يكاد يعرفون، ومعرفتهم إنما هي من خلال أسانيد حديث كل منهم، فمثل هؤلاء من الصعب، بل يكاد يكون مستحيلاً معرفة عدالتهم الباطنة، فماذا نفعل برواياتهم؟

فعلي مذهب من يتبع قواعد أصول الحديث فإنه يرد أحاديثهم بسبب عدم معرفة عدالتهم كما يفعل المتأخرون وبخاصة ابن القطان الفاسي في كتابه (بيان الوهم والإيهام) وغيره.

وبعض هؤلاء التابعين إنما عدمت الخبرة الباطنة بهم بالنسبة لمن بعدهم من أهل العلم، وإلا فإنهم كانوا معروفين في زمانهم، ولأسباب معينة لم يصلنا عنهم شيء كالأسباب السياسية، فكم من محدث قد اختفي من ظلم الحجاج وغيره، فلم نعرف عنهم شيئاً إلا ما روي عنهم من أحاديث.

و من يتبع كتب الرواية قديماً لا يكاد يجد كلاماً كثيراً علي المجهول مع إطلاق الأئمة المتقدمين لفظ الجهالة علي عدد كبير من الرواة، إلي أن جاء عصر التصنيف في علوم الحديث، فأفردوا للمجهول باباً خاصاً، وكذلك في كتب الأصوليين، فإنه لا يخلو كتاب من هذا المبحث.

^(١) كلية الشريعة ، الجامعة الأردنية، عمان، تاريخ ستلام البحث ٢٩/٣/٢٠٠٩، وتاريخ قبوله ٢٢/٢/٢٠١٠.

هذا المبحث مستل من رسالة دكتوراه.

و قد عد بعض أهل العلم المستور من قبيل المجهول، وبعضهم لم يعده كذلك، وسأتناول الموضوع من خلال تمهيد ومطلبين.

تمهيد

المجهول وأقسامه

أولاً: تعريف المجهول لغة واصطلاحاً

أما في اللغة فهو مشتق من الفعل: (جهل)

ابن فارس: "جهل: الجيم والهاء واللام أصلان: أحدهما خلاف العلم، والآخر الخفة وخلاف الطمأنينة، فالأول الجهل نقيض العلم، ويقال للمفازة التي لا علم بها مجهول، والثاني قولهم للخشبة التي يحرك بها الجمر مجهول، ويقال: استجهلت الريح الغصن، إذا حركته فاضطرب^(١)."

قلنا: من خلال النظر في معاجم اللغة وجدت أن لفظ (جهل) يدور حول معني: عدم المعرفة، وهو خلو النفس من العلم، ومن ذلك قوله تعالى: (فيحسبهم الجاهل أغنياء) (البقرة: ٢٧٣) يعني الجاهل بما لهم ولم يرد الجاهل الذي هو ضد العقل، إنما أراد الجهل الذي هو ضد الخبرة^(٢)، فإذا احتير فقد تزول الجهالة، يقال: "ناقة مجهولة: لم تحلب قط، وناقة مجهولة إذا كانت غفلة لا سمة عليها"^(٣).

و أما في الاصطلاح فأول من عرف المجهول الخطيب البغدادي، فقال: "المجهول عند أصحاب الحديث هو: كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه، ولا عرفه العلماء به، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد"^(٤).

و علماء المصطلح علي أن تعريف الخطيب هذا هو تعريف مجهول العين عندهم.

قال السخاوي: "مجهول العين: وهو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء ولم يعرف حديثه إلا من جهة راوٍ واحد، قاله الخطيب"^(٥).

فالخطيب رحمه الله اقتصر علي أحد أنواع المجهول فقط، وهو الذي اعتمده من صنف في مصطلح الحديث.

ثانياً: أقسام المجهول

المجهول عند جمهور المحدثين ثلاثة أقسام^(٦):

١- مجهول العين: وهو من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد، وهو تعريف الخطيب السابق للمجهول، وعليه مشي من صنف في علوم الحديث، ويؤيده أن الخطيب قال: "وأقل ما ترتفع الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان فصاعداً، وعبارته هذه: أقل ما ترتفع به الجهالة- أي العينية- عن الراوي أن يروي عنه اثنان فصاعداً.

قال ابن حجر: "إن سمي الراوي وانفرد راوٍ واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم، إلا أن يوثقه غير من ينفرد عنه علي الأصح، وكذا من ينفرد عنه إذا كان متأهلاً لذلك^(٧)."

و قال في التقریب: "التاسعة: من لو يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول^(٨)."

٢- مجهول الحال: وهو من لم تعرف عدالته الظاهرة والباطنة، أي المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً.

فمجهول الحال عند المتأخرين والأصوليين: هو من عرفت عينه وجهلت عدالته الظاهرة والباطنة.

قال ابن حجر: "فإن سمي الراوي وروي عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فهو مجهول الحال، وهو المستور"^(٩).

٣- المستور: وهو من لم تعرف عدالته الباطنة، وعرفت عدالته الظاهرة.

و قسم الحافظ ابن حجر المجهول إلي قسمين:

١- مجهول العين: وهو من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق.

٢- مجهول الحال وهو المستور: وهو من روي عنه اثنان فأكثر ولم يوثق^(١٠).

المطلب الأول

المستور والعلاقة بينه وبين مجهول الحال

أولاً: المستور لغة:

المستور من الستر، وهو يدل علي الغطاء^(١٢) قال ابن منظور: "ستر الشيء ستراً: أخفاه"^(١٣).

و يقال: رجل مستور ستير، أي غفيف. وقوله تعالى (حجاباً مستوراً)؟ (الإسراء: ٤٥)، أي حجاب علي حجاب، فالأول مستور بالثاني، أراد بذلك كثافة الحجاب، لأنه جعل علي قلوبهم أكنة وفي آذانهم وقرا، وقيل: هو مفعول بمعنى فاعل كقوله تعالى (إنه كان وعدة مأتياً) (مرم: ٦١) أي أتيا^(١٤).

فالمستور في اللغة هو الذي ظاهره مقبول وباطنه خفي، وهذا هو المعني الذي استخدمه المحدثون والفقهاء.

ثانياً: المستور عند الأصوليين والمحدثين

لا يكاد يخلو كتاب من كتب الأصوليين إلا ويتعرض لمسألة (المجهول) أو (المستور)، فمنهم من اكتفى بالكلام علي مجهول الحال، ومنهم من تكلم علي مسألة المستور، وكأنه عندهم سواء، حتى جاء أهل الحديث فتأثروا بهم فجعلوا المجهول أقساماً كما تقدم بيانه. وهو عندهم: من لم تعرف عدالته الباطنة، وعرفت عدالته الظاهرة. قال الجويني: "المستور الذي لم يظهر منه نقيض العدالة، ولم يتفق البحث في الباطن عن عدالته"^(١٥).

ثالثاً: المستور بين ابن الصلاح وابن حجر

ذهب جمهور المحدثين المتأخرين - تبعاً لابن الصلاح - إلي تقسيم المجهول إلي ثلاثة أقسام:

- ١ - مجهول العين.
 - ٢ - مجهول الحال: وهو من لم يعرف عدالته الظاهرة والباطنة، أي المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعاً.
 - ٣ - المستور: وهو من لم تعرف عدالته الباطنة، وعرفت عدالته الظاهرة.
- فابن الصلاح جعل المستور قسمين من المجهول، ونسب ذلك إلي الأئمة، فقال: "الثاني: المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر. وهو المستور. فقد قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا تعرف عدالة باطنه"^(١٦).
- و خالفهم الحافظ ابن حجر فقسم المجهول إلي قسمين:
- ١ - مجهول العين: وهو من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق.
 - ٢ - مجهول الحال وهو المستور: وهو من روي عنه اثنان فأكثر ولم يوثق"^(١٧).
- فمجهول الحال هو المستور عند ابن حجر.

و قد أشار ابن حجر إلي تعريف المجهول أثناء رده علي ابن حذاء في قوله في "يزيد بن طلحة بن يزيد بن ركانة بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف القرشي المطلب"، قال ابن حذاء: "وهو من الشيوخ المقلين الذين أكتفي من معرفتهم برواية مالك عنهم". قال ابن حجر: "قلت: وهو كلام فارغ" وإنما يقال ذلك فيمن لم يعرف شخصه ولا نسبه ولا حاله ولا بلده وأنفرد عنه واحد، وهو بخلاف ذلك كله، والله المستعان"^(١٨).

فتعريف ابن حجر موافق لتعريف الخطيب رحمهما الله.

قال الزركشي: "مراده - أي ابن الصلاح - بالعدالة الظاهرة: العلم بعدم الفسق. وأما الباطنة فهي التي يرجع فيها إلي أقوال المكيين". ثم قال في الخلاف في قبول رواية المستور: وإنما جري فيه خلاف من جهة أن شرط قبول الرواية هل هو العلم بالعدالة أو عدم العلم بالفسق؟ فإن قلنا بالأول لم يقبل المستور، وإلا قبلناه"^(١٩).

و قال أبو زيد الدبوسي: "العدالة قسمان: عدالة ظاهرة يحكم بها للمرء بعقله ودينه، فإخما جحنا الله تعالى عليه، فإذا وجدها المرء دل ظاهر حاله علي العمل بمما جميعاً، فكان عدلاً ظاهراً، وعدالة باطنة يوقف عليها بالنظر في باطن معاملاته فإذا وجدناه لا يرتكب ما اعتقده حراماً بدينه وعقله كان عدلاً"^(٢٠).

قال الصنعاني: "أعلم أنهم شرطوا في الراوي كونه عدلاً، ثم رسموا العدالة بالتقوى، وهي الإتيان بالواجبات واجتناب المقيحات مع عدم ملابسة بدعة، ثم قالوا: يكفي تعديل الثقة لغيره بقوله عدل أو ثقة مثلاً، ومعناه إخباره أنه علم منه إتيانه بالواجبات واجتنابه المقيحات وعدم ملابسته لبدعه، وهذا الخبر مستند إلي مشاهدته لفعله وتركه، وهذه المشاهدة أمر ظاهر، وأما معرفة باطنه فلا يعلمها إلا الله، فالمركزي غايته كالمعدل بلا زيادة، فشرط العدالة الباطنة شرط لا دليل عليه، وإن الخبرة تدل عليها فالخبرة لا بد منها في المعدل أيضاً، ثم رأيت المصنف - أي ابن الوزير - قد تنبه لهذا آخراً والله الحمد، ولعلمهم لما سمو العدالة عن غير تركية عدالة ظاهرة، سمو ما كان عن تركية عدالة باطنة تسامحاً، وللتفرقة بين الأمرين، والله أعلم"^(٢١).

و بناءً علي الخلاف في ماهية العدالة الظاهرة والباطنة يعترض علي ابن الصلاح في إفراجه مجهول الحال والمستور وجعلهما قسمين، فهما مشتركان في العدالة الباطنة، ويختلفان في العدالة الظاهرة، أما مجهول الحال فعدالته الظاهرة غير معروفة، وأما المستور فعدالته الظاهرة معروفة، ولكن يرد السؤال علي هذا التقسيم أن الذي يروي عنه اثنان فأكثر - وهو مجهول الحال - أليس ذلك كافياً في معرفة عدالته الظاهرة مع علمنا بعدم الفسق، فإذا كان ذلك كذلك فلا فرق بين مجهول الحال والمستور كما ذهب إليه ابن حجر؟"^(٢٢).

و قد تعقب بعض أهل العلم ابن الصلاح في كلامه حول المستور، وجل الاعتراضات عليه في المقصود بالعدالة الظاهرة والباطنة.

قال التبريزي: "إنه غير ظاهر في المقصود، لأنه إن كان المراد بظاهر العدالة من شهد عدلان علي عدالته، فلا نزاع في قبول شهادته وروايته في ظاهر الشرع، وإن كان باطنه بخلاف الظاهر.. فإن المعدلين إذا غلب علي ظنهما صلاح رجل بعد الاعتبار والصحة وشهدا بعدالته، يعتبر تعديلهما قطعاً، وحكم الحاكم بشهادة الرجل المعدل وإن كان في الباطن غير عدل"^(٢٣).

و اعترض الزركشي علي اعتراض التبريزي فقال: "قلت: مراده - أي ابن الصلاح - بالعدالة الظاهرة العلم بعدم الفسق، وأما الباطنة فهي التي يرجع فيها إلى أقوال المزيين، وحينئذ لا يصح الاعتراض، فإنه لم يرد بالباطنة ما في نفس الأمر"^(٢٤).
وقد اعترض الصنعاني على اشتراط العدالة الباطنة وأنه لا قائل من أئمة النقد باشتراطها، وهي ما لا يعلمه إلا الله، ولا ترجع إلى المزيين؛ لأن المزيين يزكي بالظاهر^(٢٥)، فكم من راو سمع منه ابن معين حديثاً واحداً فوثقه، وتبين بعد أن بعضهم فيه كلام، فهو إنما زكى ظاهره لما تنزل له بحسن الكلام وغيره. فالعدالة المشتزطة هي العدالة الظاهرة وهي التي ترجع إلى خبرة المزيين، سواء ما ظهر له من الراوي من فسق أو بطول خبرته به ومعرفة سيرته، ومعرفة السيرة للراوي ولو كانت يسيرة هي التي يعبر عنها الأئمة المتقدمون بقولهم (مستور) - على قلة استخدامهم لهذا المصطلح وندرته.
فقول الإمام أحمد في (القاسم بن معن): "مستور ثقة"^(٢٦)، يعني بمستور أنه لم يظهر منه فسق في سيرته، وهو ثقة لما ظهر منه من حسن هذه السيرة. وهذا المعنى هو الذي قصده من قبل حديث المستور حيث لم يظهر منه ما يدل على فسقه أو كذبه وهو على أصل العدالة من إسلامه.

رابعاً: المستور بين ابن القطان والذهبي

بنى ابن القطان مذهبه في المجهول على أصل له في قبول الأحاديث، فقسم الحديث إلى قسمين: صحيح يعمل به، وغير صحيح لا يعمل به. والصحيح المعمول به هو ما كان رواه ثقاتاً، وغير الصحيح الذي لا يعمل به هو الضعيف والحسن.
قال ابن القطان: "ونعني بالحسن: ماله من الحديث منزلة بين منزلي الصحيح والضعيف، ويكون الحديث حسناً هكذا، إما أن يكون أحد رواه مختلفاً فيه؛ وثقة قوم وضعفه آخرون، ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً، فإنه إن كان مفسراً قُدم على توثيق من وثقه، فصار الحديث ضعيفاً.
وإما بأن يكون أحد رواه؛ إما مستوراً وإما مجهول الحال. ولنبين هذين القسمين:
فأما المستور فهو من لم تثبت عدالته لدينا ممن روى عنه اثنان فأكثر، فإن هذا يختلف في قبول روايته من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له. فطائفة منهم يقبلون روايته، وهؤلاء هم الذين لا يبتغون على الإسلام مزيداً في حق الشاهد والراوي، بل يقنعون بمجرد الإسلام، مع السلامة عن فسق ظاهر، ويتحققون إسلامه برواية عدلين عنه، إذا لم يُعهد ممن يتدين يروي الدين إلا عن مسلم.
وطائفة يردون روايته، وهؤلاء هم الذين يبتغون وراء الإسلام مزيداً، وهو عدالة الشاهد أو الراوي، وهذا كله بناء على أن رواية الراوي عن الراوي ليست تعديلاً له، فأما من رآها تعديلاً له فإنه يكون بقبول روايته أخرى وأولى، ما لم يثبت جرحه.
والحق في هذا أنه لا تقبل روايته ولو روى عنه جماعة ما لم تثبت عدالته، ومن يُذكر في كتب الرجال برواية أكثر من واحد عنه مُهماً من المرحج والتعديل، فهو غير معروف الحال عن ذاكره بذلك، وربما التصريح بذلك في بعضهم.... فهذا قسم المساتير.
فأما قسم مجهولي الأحوال، فإنهم قوم إنما روى عن كل واحد منهم واحد، لا يعلم روى عنه غيره، فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم من يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له، كالعمل بروايته، فأما من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف إلا أن تُعلم عدالة أحدهم، فإنه إذا علمت عدالته لم يضره أن لا يروي عنه إلا واحداً، فأما إذا لم تعلم عدالته وهو لم يرو عنه إلا واحداً فإنه لا تقبل روايته لا من يبتغي على الإسلام مزيداً ولا من لا يبتغيه"^(٢٧).

قلنا: لم يفرق ابن القطان بين مجهول العين ومجهول الحال، فيعبر في بعض الرواة بمجهول أو مجهول الحال، وهما واحد عنده، وهو لم يرو عنه إلا واحد ولم يُعدل، وروايته مردودة عنده.

ذكر أبو محمد عبدالحق حديث: ((من ضار ضار الله به))^(٢٨) وحسنه تبعاً للترمذي.
فتعقبه ابن القطان فقال: "وللاختلاف في أحاديث المساتير - والله أعلم - حسنهن وعندي أنه ضعيف، فإن ذلك إنما يتحقق فيمن روى عنه أكثر من واحد، فأما من لم يرو عنه إلا واحد، فلا يقبل خبره، وما أراهم يختلفون في ذلك"^(٢٩).
ذكر ابن القطان (داود بن حماد) الذي يروي عن إبراهيم بن أبي حية، فقال: "داود بن حماد هذا يشبه أن يكون داود بن حماد بن قُرافصة البلخي، كان بنيسابور، يروي عن سفيان ابن عُيينة، ووكيع، وإبراهيم بن الأشعث. روى عنه أبو زرعة، وأحمد بن سلمة النيسابوري. بهذا ذكره ابن أبي حاتم من غير مزيد، فحاله مجهولة، وإن لم يكن هو فهو مجهول العين والحال"^(٣٠).
وذكر أيضاً حديث بثر بُضاعة، وبين الاختلاف في إسناده، ثم قال: "مداره علي أبي أسامة عن محمد بن كعب... فتحصل في هذا الرجل الراوي له عن أبي سعيد خمسة أقوال: عبدالله بن عبيد بن رافع، وعبيدالله بن عبدالله بن رافع، وعبدالله بن عبد الرحمن بن رافع، وعبد الرحمن بن رافع. وكيفما كان فهو من لا تعرف له حال ولا عين"^(٣١).

وأما المستور عنده وهو من روى عنه اثنان فأكثر فروايته أيضاً مردودة عنده، ما لم ينص أحد على عدالته.
قال ابن القطان: فإن المستور الذي روى عنه أكثر من واحد مختلف في قبول حديثه ورده للاختلاف الذي في أصل ابتغاء مزيد العدالة بعد الإسلام"^(٣٢).
وقال أيضاً: "وإنما هو عنده حسن - أي عبدالحق - باعتبار الاختلاف في قبول أخبار المساتير، للخلاف في أصل قبوله، وهو من عُلم إسلامه، هل تقبل روايته وشهادته ما لم يظهر من حاله ما يمنع من ذلك، أو يبتغي وراء الإسلام مزيد هو المعبر عنه بالعدالة"^(٣٣).

وخالد محمود الحايك

وذكر أبو محمد عبدالحق حديث ((دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح...)) وحسنه تبعاً للترمذي^(٣٤).
فنعقبه ابن القطان فقال: "وهو عندي ضعيف لا حسن، إلا على رأي من يقبل المساتير ولا ينبغي فيهم مزيداً، فإنه يكون حسناً^(٣٥)".
قلنا: فالجهول عند ابن القطان يبقى مجهولاً ولو روى عنه جماعة كبيرة ما لم يوثقه معاصر أو من أخذ عن ذلك المعاصر، فالعبرة عنده بتوثيقه بالنص لا بأن يسكت عنه ولو روى عنه أئمة كبار!

قال إبراهيم ابن الصديق: "إذا لم يُعدل الرجل أو زكى بألفاظ لا تؤدي معنى التعديل في الحديث فهو غير ثقة وحديثه إما ضعيف وإما حسن. فإن روى عنه شخص واحد فقد - مع عدم التعديل - فهو المجهول البتة، وحديثه هم الضعيف ويعبر عن هذا بتعابير خمس:

الأول: المجهول البتة.

الثاني: المجهول.

الثالث: المجهول العين.

الرابع: المجهول الحال.

الخامس: المجهول العين والحال.

وإن روى عنه اثنان فصاعداً، سواء أكان معروفاً بطلب الحديث أم لم يكن، عرف بالصدق والأمانة أم لم يعرف، فهو المستور وحديثه هو الحسن، اللهم إلا إن تجاوزت شهرته حد الاستفاضة كالأئمة الكبار، فهؤلاء لا يسأل عنهم، ويلاحظ بعد هذا أنه يعبر في كثير من الأحيان عن المستور بمجهول الحال فيوافق تأصيل ابن حجر، ولكن ابن القطان لا يعني المعنى الاصطلاحي، بل يعني في تعبيره هذا: المعنى اللغوي، وهو وإن روت عنه جماعة وعرف برواية الحديث فحاله غير معروف في الرواية، إذا لم ينص أحد على تعديله وإلا فإنه بحسب قاعدته لا يفرق اصطلاحياً بين مجهول العين ومجهول الحال، فكلاهما الذي روى عنه واحد ولم يعدل^(٣٦).

قال ابن القطان في حديث رواه هلال بن يساف عن أبي المثنى الحمصي عن أبي أيوب ابن امرأة عبادة عن عبادة مرفوعاً: (إن أدركتها أصلى معهم؟ قال: إن شئت)^(٣٧).

قال: "فإن قيل: فابن عبد البر قال إثر هذا الحديث: أبو المثنى: ثقة. قلنا: لم يأت في توثيقه بقول معاصر أو قول من أخذ عن معاصر، فلا يقبل توثيقه، إلا أن يكون في رجل معروف قد انتشر له من الحديث ما يُعرف به حاله، وهذا ليس كذلك"^(٣٨).
فنعقبه الذهبي بقوله: "وثقة ابن عبد البر لكونه ما عُزِمَ أصلاً، ولا هو مجهول لرواية تقتين عنه"^(٣٩).
قلنا: وهذا هو المستور الذي يقبله الذهبي، ولكنه مردود عند ابن القطان، لأن الراوي ولو روى عنه جماعة فلا تثبت عدالته بذلك.
فالمستور عند ابن القطان هو: من روى عنه اثنان فأكثر.

قال: فإن المستور الذي روى عنه أكثر من واحد يختلف في قبول حديثه ورده للاختلاف الذي في أصل ابتغاء مزيد العدالة بعد الإسلام^(٤٠).
قلنا: وهذا هو مجهول الحال عند ابن حجر، ولذلك جعل ابن حجر مجهول الحال هو المستور.
و الفرق بين المستور ومجهول الحال عند من فرق بينهما بحسب التعريفات السابقة: أن مجهول الحال لم تعرف عدالته الظاهرة ولا الباطنة، بخلاف المستور الذي عرفت دالته الظاهرة بعدم وجود الفسق، علي هذا مشي أكثر أهل العلم.
و عدم ثبوت عدالة مجهول الحال الظاهرة لا دليل عليه إذا فرق بينه وبين المستور الذي لم يظهر منه فسق، فهو لم يظهر منه فسق أيضاً، فكيف ثبتت عدالة المستور الظاهرة ولم تثبت عدالة مجهول الحال الظاهرة؟.

و لهذا لم يفرق ابن حجر بين المستور ومجهول الحال وتبعه علي ذلك غير واحد من الأئمة.
و لكن عند من يفرق بينهما فمجهول الحال وإن روي عنه اثنان فأكثر فهو قد علم إسلامه ولكن لم يثبت أنه لم يظهر منه فسق، فرمى له ما يفسد به ولكن لم ينقل لنا، ولهذا فهو مجهول العدالة الظاهرة، بخلاف المستور فقد ثبت لنا أنه لم يظهر منه فسق برواية الناس عنه دون حزم ظاهر عدالته. والتعديل بالظاهر هو المعتمد عند العلماء سواء كان عن خبرة طويلة أم لا، فمن خبرة المُرَكَّبِي وعرف أحواله وتبعها فتزكيتة ناتجة عن ذلك، وأما من لم يتبع أهل العلم أحواله وكان ظاهره الخير والصلاح ولم يظهر منه فسق فهو المستور الذي نتحدث عنه.
و الأصوليون والفقهاء بعيدون عن روح تعامل أئمة الحديث مع الرواة، فهم الذين حذبوا هذه المصطلحات وألزموا الناس بها، وجعلوا منها مقياساً يحكم بها علي الأحاديث، ولكن أهل النقد المحدثين لهم ذوق خاص في التعامل مع الراوي ومع حديثه قبل أن تولد هذه المصطلحات، ولا يجوز لنا أن نحاكمهم إلي هذه الاصطلاحات المولدة.

و المستور في تطبيقات الأئمة المتأخرين الذين يمشون علي هدي المتقدمين هو: من يوثق ولم يضعف، وعلي رأسهم الإمام الذهبي.
قال الذهبي: "عبد الله بن محمد بن عمارة ابن القداح الأنصاري، مدني أخباري، عن أبي ذئب ونحوه، مستور ما وثق ولا ضعف، وقل ما روي"^(٤١).

و قال في ترجمة "مالك بن الخيزر": "قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته، يريد أنه ما نص أحد علي أنه ثقة، وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص علي توثيقهم، والجمهور علي أن من كان من المشايخ قد روي عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح" (٤٢).
و تعقبه ابن حجر بقوله: "وهذا الذي نسبته إلي آخره لا ينافي فيه، بل ليس كذلك، بل هذا شيء نادر، لأن غالبهم معروفون بالثقة إلا من خرج له في الاستشهاد" (٤٣).

قلنا: بل إن ما ذكره الذهبي هو الصحيح، فإنهم معروفون بالثقة وكثير منهم لم يرو عنه إلا واحد، بل إن بعضهم لا تعرف أسمائهم.
و قال الذهبي: "زيد بن مليك أبو سكينه، شيخ مستور ما وثق ولا ضعف، فهو جازئ الحديث" (٤٤).
و قال أيضاً: "عبد الله بن محمد بن عمارة بن القداح الأنصاري، مدني أخباري عن أبي ذئب ونحوه، مستور ما وثق ولا ضعف، وقل ما روي" (٤٥).
و قال: "محمد بن نجح عن سهيل بن أبي صالح، رجل مستور، روي أيضاً عن محمد بن زياد الجمحي، وعنه يزيد بن زريع وخلف بن خليفة، وساق له ابن عدي ثلاثة أحاديث محفوظة، فما أدري لأي شيء ذكره ابن عدي في كاملة! غاية ما قال: أخرجه لأنه ليس معروف" (٤٦).
و قال: "يعلي بن شداد: بعض الأئمة توقف في الاحتجاج بخبره، وهو صلوا في النعال خالفوا اليهود، ويعلي شيخ مستور محله الصدق، يروي عن أبيه شداد بن أوس وعبادة بن الصامت، وكان مقدسياً، حدث عنه سليمان بن يسير وأبو سنان عيسى بن سنان وجماعة، وقد وثق" (٤٧).

المطلب الثاني حكم رواية المستور

اختلف أهل العلم في روايته علي ثلاثة أقوال، وهي:

١ - إننا نقبل مطلقاً ويحتج بها، وهو قول سليم الرازي، وصححه النووي وعزاه لكثير من المحققين كابن فورك وأبي حذيفة (٤٨)، وأيده الذهبي.
قال ابن الصلاح: "قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلاً في الظاهر ولا تعرف عدالته الباطنة، فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول - أي مجهول الحال - وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي، قال: (لأن أمر الأخبار مبني علي حسن الظن بالراوي، ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن فأقتصر فيها علي معرفة ذلك في الظاهر، وتفرق الشهادة إننا تكون عند الحكام ولا يتعذر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن).
قلت - أي ابن الصلاح -: ويشبه أن يكون العمل علي هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقدم العهد بهم وتعذرت الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم" (٤٩).
قلنا: وصححه المحب الطبري (٥٠).

وقال السخاوي: "وبهذا فارق الراوي الشاهد، فإن الشهادة تكون عند الحكام وهم لا تتعسر عليهم، لا سيما مع اجتهد الأخصام في الفحص عنها".
واعترض كلام ابن الصلاح بإطلاقه ذلك في اقتصار بعض الكتب علي العدالة الظاهرة في بعض الرواة، فقال: "وفيه نظر بالنسبة للصحيحين، فإن جهالة الحال مندفة عن جميع من خرج له في الأصول، بحيث لا نجد أحداً ممن خرج له كذلك يسوغ إطلاق اسم الجهالة عليه أصلاً، كما حققه شيخنا في مقدمته، وأما بالنظر لمن عداها لا سيما من لم يشترط الصحيح، فما قاله ممكن، وكأن الحامل لهم علي هذا المسلك غلبه العدالة علي الناس في تلك القرون الفاضلة.

ولذا قال بعض الحنفية: المستور في زماننا لا يقبل لكثرة الفساد وقلة الرشاد، وإنما كان مقبولاً في زمن السلف الصالح، هذا مع احتمال إطلاعهم علي ما لم نطلع عليه نحن من أمرهم" (٥١).

قلنا: اعتراضه علي ابن الصلاح معترض، فإن بعض رجال الصحيحين ممن خرج لهم في الأصول لا يعرف من حالهم شيء، ولم يوثقوا ولم يجرحوا، فهم مستورون، ولهذا قال الإمام الذهبي: "وفي رواية الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص علي توثيقهم والجمهور علي أن من كان من المشايخ قد روي عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح" (٥٢).

قلنا: وقد نصر الإمام الذهبي هذا المذهب بقوله وفعله، فالمستور عنده: هو من لم يوثق ولم يضعف وروي عنه جماعة.
قال الذهبي: "العلاء بن هلال بن أبي عطية الباهلي البصري، يروي عن ابن عمر، وصلة بن زفر، وعنه حماد بن سلمة، والسري بن يحيى وغيرهما، ما علمت فيه جرحاً، وهو صالح الحال إن شاء الله" (٥٣).

قال ابن أبي حاتم: "عمارة بن راشد بن كنانة الليثي، ويقال: ابن راشد بن مسلم، روي عن أبي هريرة مرسل، وسمع أبا إدريس وجبير بن نفير، وروي عن زياد عن معاوية، روي عنه عتبة بن أبي حكيم والأفريقي وعبد الله بن عيس، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه؟ فقال: هو مجهول" (٥٤).
فتعقبه الذهبي فقال: "قلت: قد روي عنه جماعة، ومحله الصدق" (٥٥).

قلنا: وقد عرفه أبو سعيد بن يونس فقال: "عمارة بن راشد الكتاني ثم الليثي من أهل دمشق، يحدث عن أبي هريرة، قدم مصر، حدث عنه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وقد حدث عنه أهل الشام أيضاً" (٥٦).

و ذكره ابن حبان في ثقافته، وقال: "عمارة بن راشد بن مسلم بن كنانة، يروي عن أبي هريرة، روي عنه أهل الشام ومصر" (٥٧).

و قال الذهبي: "زرارة بن أبي الحلال العتكي عن أنس، وعنه روح بن عباد: مستور" (٥٨).

قال ابن حجر متعقباً: "وما أدري لم ذكره، فإنه ليس من شرط هذا الكتاب ولو كان يذكر كل من لم يجد فيه توثيقاً ولو روي عنه جماعة لفاته خلائق" (٥٩).

قلنا: فحديث المستور مقبول عند الإمام الذهبي.

قال - رحمه الله -: "وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة علي من لم يخرج، مع ارتفاع الجهالة عنه، وهذا يسمى: مستوراً، ويسمى: محله الصدق، ويقال فيه: شيخ" (٦٠).

و قال أيضاً: "ومن الثقات الذين لم يخرج لهم في الصحيحين خلق، منهم: من صحح لهم الترمذي وابن خزيمة، ثم: من روي لهم النسائي وابن حبان وغيرهما، ثم: من لم يضعفهم أحد، واحتج هؤلاء المصنفون بروايتهم.

وقد قيل في بعضهم: فلان ثقة، فلان صدوق، فلان لا بأس به، فلان ليس به بأس، فلان محله الصدق، فلان شيخ، فلان مستور، فلان روي عنه شعبه، أو مالك أو يحيى، وأمثال ذلك كفلان حسن الحديث، فلان صالح الحديث، فلان صدوق إن شاء الله.

فهذه العبارات كلها جيدة، ليست مضعفة لحال الشيخ، نعم ولا مرققة لحديثه إلى درجة الصحة الكاملة المتفق عليها، لكن كثير ممن ذكرنا متحاذب بين الاحتجاج به وعدمه.

و قد قيل في جماعات: ليس بالقوي، وأحتج به، وهذا النسائي قد قال في عدة: ليس بالقوي، ويخرج لهم في كتابه، فإن قولنا (ليس بالقوي) ليس بخرج مفسد" (٦١).

و قد طبق الذهبي هذا الكلام، فذكر في الميزان: "حرام بن حكيم، دمشقي، له عن عمه، وثقة دحيم وضعفه ابن حزم"، ثم ساق عن معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن حرام ابن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الماء يكون بعد الماء؟ قال ((اغسل أنتيك وذكرك)). قال أبو محمد عبد الحق: "لا يصح هذا. وعليه مؤاخذه في ذلك فإنه يقبل رواية المستور، وحرام فقد وثق. وحدث عنه زيد بن واقد وعبد الله بن العلاء أيضاً، وروي أيضاً عن أبي هريرة فحديثه مع غرابته يقتضيان يكون حسناً، والله أعلم" (٦٢).

و قال الذهبي: "زيد بن مليك أبو سكينه، شيخ مستور ما وثق ولا ضعف، فهو جائر الحديث، روي عنه جعفر بن برقان وأبو بكر بن أبي مرزوم، تفرد بحديث: دعوا الحبشة ما دعوكم" (٦٣).

و قال الذهبي: "الصلت بن طريف المعولي، شيخ بصري، عن الحسن، وعن أبي ثمر، وعنه أبو سلمة وسهل بن بكار وغيرهما مستور" خرج له الدارقطني، قال سلم بن قتيبة عنه، عن رجال، عن أبي مليك (٦٤)، عن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه - يرفعه: ((لا صلاة للملتفت)) (٦٥). وقال سهل بن بكار عنه عن أبي ثمر: حدثني رجل، عن أبي مليك، عن يوسف، عن أبي الدرداء، وقال شعبه عن أبي ثمر، عن رجل، عن آخر، قال الدارقطني: والحديث مضطرب، قال ابن القطان: والصلت لا يعرف حاله" (٦٦).

ثم ذكر: "الصلت بن مهران، عن شهر بن حوشب، وأبي مليك والحسن، وعنه محمد بن بكر البرساني، وسهل بن حماد. مستور. قال ابن القطان: مجهول الحال. وقال عبد الحق في أحكامه: روي الصلت بن مهران عن ابن أبي مليكة عن يوسف بن عبد الله بن سلام، عن أبيه - مرفوعاً: ((لا صلاة للملتفت)). وهذا لا يثبت، ورواه البزار في أماليه لا في مسنده" (٦٧).

قال ابن حجر: "وقد تقدم في ترجمة الصلت بن طريف أنه هو الذي روي هذا الحديث وأختلف عليه فيه وهو الصحيح في اسم أبيه، وتقدم في ترجمة الصلت بن مهران أن ابن حبان قال: روي عنه محمد بن بكر وليس بالبرساني، ومن قال ابن مبرام فقد أخطأ، فليحقق" (٦٨).

قلنا: أي الصواب أنه الصلت بن طريف ومن ساء ابن مهران فقد أخطأ، وهو مستور الحال، وترجمة البخاري له تدل علي ذلك، وذكره ابن حبان في الثقات" (٦٩).

و قال الدارقطني: "الصلت بن طريف: بصري، لا بأس به" (٧٠).

قلنا: والاختلاف في حديثه ليس منه، وإنما من أبي ثمر" (٧١).

قال العراقي في الأربعين العشارية: "فاستخرت الله تعالي في إملاء أربعين حديثاً عشارية الإسناد، فهي أعلي ما يقع اليوم للشيخ مع ثقة رجال الإسناد ووصله، فأوردت فيها الأحاديث الصحاح والحسان، وربما أوردت الغريب إذا كان راويه غير معروف بتعمد الكذب وفعله، ولا شك أن رواية من هو مستور أو مجهول أولي من علم مفسراً عند أهله" (٧٢).

و قد وضع بعض أهل العلم ضابطاً لقبول الحديث المستور وهو أن يأتي له متابع مثله أو بمعناه. قال السخاوي: "المستور حين يروي يحتمل أن يكون ضبط المروي، ويحتمل أن لا يكون ضبطه، فإذا ورد مثل ما رواه أو معناه من وجه آخر، غلب علي الظن أنه ضبط، وكلما أكثر المتابع قوي الظن" (٧٣). قلنا: هذا الضابط جيد، ولكن لا مانع من قبول حديث المستور، إذا لم تكن فيه نكارة أو مخالفة كما هو واقع تطبيقات الأئمة المتقدمين (٧٤). قال الزركشي الشافعي: "وقد جرت عادة ابن حبان في كتاب الثقات أن يوثق من كان في الطبقة المتقدمة من التابعين، قال بعض الأئمة: استقرت ذلك منه لغلبة السلامة علي ذلك العصر، مع عدم ظهور ما يقتضي التضعيف" (٧٥).

٢- أمّا لا تقبل مطلقاً: وإليه ذهب الشافعية، ونسب كذلك لأبي حنيفة. وهو مذهب ابن القطان الفاسي. قال الآمدي: "مذهب الشافعي وأحمد بن حنبل وأكثر أهل العلم أن مجهول الحال - وهو المستور عندهم - غير مقبول الرواية، بل لا بد من خبرة باطنة بحاله ومعرفة سيرته، وكشف سريره، أو تزكية من عرفت عدالته وتعديله له. قال أبو حنيفة وأتباعه: يكتفي في قبول الرواية بظهور الإسلام والسلامة عن الفسق ظاهراً" (٧٦). وقال ابن السبكي: "لا يقبل المجهول باطناً، وهو المستور، خلافاً لأبي حنيفة وابن فورك وسليم، وقال إمام الحرمين: يوقف، ويجب الانكشاف إذا روي التحريم، أما المجهول ظاهراً وباطناً فمردود إجماعاً" (٧٧).

و قال الشيخ عبد الحي اللكنوي: "مجهول الحال من العدالة والفسق - وهو المستور في الاصطلاح - غير مقبول عند الجمهور، وروي عن أبي حنيفة رضي الله عنه - في غير رواية الظاهر - قوله، واختاره ابن حبان، قال ابن الصلاح: يشبه أن يكون العمل في كثير من كتب الحديث المشهورة بهذا الرأي. والأصل أن الفسق مانع من القبول بالاتفاق كالكفر، فلا بد من ظن عدمه، فإن اليقين متعسر، لكن اختلف في أن الأصل العدالة فظن ما لم يطرأ ضدها، أو الأصل الفسق فلا تظن العدالة، و لك أن تقول: العدالة شرك اتفاقاً، لكن اختلف في أن أيهما أصل، ثم إن المعبر في حجية الخبر ظن قوي فلا يكتفي بالظن الضعيف، فإنه لا يغني عن الحق شيئاً، ألا تري أنه قد يحصل الظن بخبر الفاسق إذا جرب مراراً عدم الكذب منه، لكن لا يقبل قوله شهادة ورواية، فكذا ظن العدالة من الأصالة لا يكف هنا، كيف وقبول الخبر من الدين، ولا بد فيه من الاحتياط؟ فمبني ظاهر الرواية هو هذا، لا ما ذكره. وإلى ما ذكرنا أشار الإمام فخر الإسلام بقوله: "وهي نوعان: قاصر وكامل، أما القاصر فما ثبت بظاهر الإسلام واعتدال العقل لأن أصل حالة الاستقامة، لكن الأصل لا يفارقه هوي يضلّه ويصده عن الاستقامة. ثم قال بعد هذا: والمطلق ينصرف إلى كمال الوجهين، ولهذا لم يجعل خبر الفاسق والمستور حجة. قال شيخ مشايخنا: وبهذا تعلم أن ظاهر مذهب الحنفية عدم قبول رواية المستور كغيرهم، وأن ما جعله بعضهم قول أبي حنيفة إنما هو رواية عنه علي خلاف ظاهر المذهب... وعلي كل حال فالصحيح قول الجمهور ومنهم الحنفية أن رواية المستور لا تقبل، وهذا في غير رواة الأحاديث من الصحابة، فإنهم عدول ظاهراً بشهادة النبي صلي الله عليه وسلم، فهم خارجون عن موضع النزاع فتقبل".

قلنا: وهؤلاء الذين ردوا رواية المستور لعدم معرفة عدالته الباطنة، وهذه العدالة يتعذر معرفتها، ولهذا اعتمد من نصر القول الأول علي عدالة الظاهر. قال الصنعاني: "اعلم أنهم شرطوا في الراوي كونه عدلاً، ثم رسموا العدالة بالتقوى، وهي الإتيان بالواجبات واجتناب المقيحات مع عدم ملازمة بدعة، ثم قالوا: يكفي تعديل الثقة لغيره بقوله عدل أو ثقة مثلاً، ومعناه إخباره أنه علم منه إتيانه بالواجبات واجتنابه المقيحات وعدم ملازمته لبدعة، وهذا الخبر مستند إلى مشاهدته لفعله وتركه، وهذه المشاهدة أمر ظاهر، وأما معرفة باطنه فلا يعلمها إلا الله، فالمركزي غايته كالمعدل بلا زيادة، فشرط العدالة الباطنة شرط لا دليل عليه، وإن أريد أن الخبرة تدل عليها، فالخبرة لا بد منها في المعدل أيضاً، ولعلمهم لما سمعوا العدالة عن غير تزكية عدالة ظاهرة سموا ما كن عن تزكية عدالة باطنة تسامحاً، وللتفرقة بين الأمرين، والله أعلم" (٧٨).

ثم ذكر الصنعاني تقريراً جيداً حول العدالة الباطنة واشتراطها وما يدور حولها، ثم ختم ذلك بقوله: "وقد نص مسلم في أول صحيحة علي أنا لا نجد الحديث الصحيح عند مثل مالك وشعبه والثوري الذين لا خلاف في إمامتهم ديانة وحفظاً، وإذا لم نجد مثلهم، فلا بد من النزول إلى مثل ليث بن أبي سليم وعطاء بن السائب، وهم من طبقة غير تلك الطبقة في الأمرين، إذا عرفت هذا فكأن علي حذر من تضييع من يري رد أهل العدالة الظاهرة لكثير من الرواة، وتفطن لذلك في كتب الجرح والتعديل فإنهم يردون كثيراً بجهالة باطنة ويسمونهم مستوراً" (٧٩).

و قال ابن القطان الفاسي: "والحق في هذا - أي رواية المستور - أنه لا تقبل روايته، ولو روي عنه جماعة ما لم تثبت عدالته" (٨٠).

٣- التفصيل: فلا تقبل مطلقاً ولا ترد مطلقاً، بل يتوقف فيها حتى يستبين حال الراوي، وينسب هذا القول لأبي المعالي الجويني، وأيده ابن حجر. قال الجويني: "تردد المحدثون في روايته - أي المستور - والذي صار إليه المعتبرون من الأصوليين أنه لا تقبل روايته، وهو المقطوع به عندنا... والذي أثره في هذه المسألة ألا نطلق رد رواية المستور ولا قبولها، بل يقال: رواية العدل مقبولة، ورواية الفاسق مردودة، ورواية المستور موقوفة إلى استبانة حاله" (٨١). وقال ابن حجر: "وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور، والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال، لا يطلق القول بردها ولا بقبولها، بل يقال: هي موقوفة إلى استبانة حاله، كما جزم به إمام الحرمين، ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر" (٨٢).

قلنا: هذا الذي ذهب إليه أهل الأصول مردود، وواقع تطبيقات الأئمة النقاد علي خلافه، وهو أن رواية المستور مقبولة مطلقاً كما بينته عند الإمام الذهبي، ويدخل في الحديث الحسن، قال ابن حجر وهو يبين الفرق بين الترمذي والخطابي في أنواع الأحاديث: "فذكر - أي الخطابي - الصحيح ثم الحسن ثم الضعيف، وأما الذي سكت عنه وهو: حديث المستور إذا أتى من غير وجه فإنما سكت عنه لأنه ليس عنده من قبيل الحسن، فقد صرح بأن رواية المجهول من قسم الضعيف وأطلق ذلك ولم يفصل، والمستور قسم من المجهول، وأما الترمذي فلم يقصد التعريف بالأنواع المذكورة عند أهل الحديث، بدليل أنه لم يعرف بالصحيح ولا بالضعيف، بل بالحسن المتفق علي كونه حسناً، بل المعروف به عنده وهو حديث المستور علي ما فهمه المصنف - لا يعدة كثير من أهل الحديث من قبيل الحسن، وليس هو في التحقيق عند الترمذي مقصوراً علي رواية المستور، بل يشترك معه الضعيف بسبب سوء الحفظ والموصوف بالغلط والخطأ، وحديث المختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، فكل ذلك عنده من قبيل الحسن بالشروط الثلاثة وهي: أن لا يكون فيهم من يهتم بالكذب، ولا يكون الإسناد شاذاً، وأن يروي مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر فصاعداً، وليس كلها في المرتبة علي حد سواء بل بعضها أقوى من بعض .. ولنذكر لكل نوع من ذلك مثلاً من كلامه يؤيد ما قلناه، فأما أمثلة ما وصفه بالحسن وهو ما رواية المستور فكثيرة لا نحتاج إلي الإطالة بها...^(٨٣).

قلنا: والمستور عند الترمذي أعلي أنواع الحسن ولهذا لم يذكر ابن حجر أمثله لأغما كثيرة، وذكر أمثلة علي ما دون ذلك. و ابن حجر - رحمه الله - وإن لم يفرق بين مجهول الحال والمستور نظرياً، إلا أنه فرق بينهما تطبيقياً، فقد كان عدد الذين وصفهم ابن حجر بـ (مستور) من طبقات التابعين فقط ممن أخرج لهم أصحاب الكتب الستة (٣٦) راوياً: (٢) من الطبقة الثانية، و (١٥) من الطبقة الثالثة، و (١٠) من الطبقة الرابعة، و (٩) من الخامسة.

و قد تبين لنا - من خلال دراسة استقرائية - أن (١٠) من هؤلاء الرواة من الثقات، و (٢٠) محلهم الصدق وروايتهم حسنة، وبعضهم قد توبع في روايته، و (٤) ضعفاء رويوا أحاديث منكورة، و (٢) لا وجود لهم نتيجة التصحيح واختلاف بعض الرواة في الأسانيد^(٨٤).

وبعض هؤلاء الرواة إنما رويوا مراسيل، فعلة أحاديثهم هي الإرسال، وبعضهم العلة في حديثهم إنما هو من الرواة الضعفاء عنهم لا منهم. و لم يتبين لنا أن هنالك منهجاً محدداً عند ابن حجر جعله يصف هؤلاء بالستر، وإنما هو نفسه قد حسن كثيراً من أحاديث هؤلاء، وهذا يؤكد لنا أنه يحسن حديث المستور.

وقد وهم ابن حجر - رحمه الله - في بعض التراجم كالذين وصفهم بالستر، وهما شخصيتان وهميتان نتجا من التصحيف في الأسماء، وكذلك في اختلاف الأئمة في بعض الرواة هل هم واحد أو أكثر، وكذلك في عدم نسبة بعضهم.

و ممن قال فيهم ابن حجر (مستور) وحسن حديثهم:

١ - عبد الرحمن بن كيسان. قال ابن حجر: "مولى خالد بن أسيد، بفتح الهزء، مستور، من الثالثة، ق"^(٨٥).

روي ابن ماجه^(٨٦) قال: حدثنا أبو إسحق الشافعي إبراهيم بن محمد بن العباس، قال: حدثنا محمد بن حنظله بن محمد بن عباد المخزومي، عن معروف بن مشكان، عن عبد الرحمن بن كيسان، عن أبيه، قال: ((رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالبئر العليا في ثوب)).

قال ابن حجر: "أخرجه ابن ماجه بسند حسن"^(٨٧).

قلنا: هو كما قال. وعبد الرحمن بن كيسان محله الصدق، وحديثه مستقيم، وله شواهد كثيرة في الصحيحين والسنن.

٢ - منصور بن سعيد أو ابن زيد بن الأصم الكلي المصري، قال ابن حجر: "مستور، من الثالثة، د"^(٨٨).

روي أبو داود^(٨٩) قال: حدثنا عيسى بن حماد، فقال: حدثنا الليث - يعني ابن سعد - قال: حدثني يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن منصور الكلي، عن دحية بن خليفة انه خرج من قريته من دمشق مرة إلي قريه من قرية عقبة بن عامر من الفسطاط وذلك ثلاثة أميال في رمضان ثم أنه أفطر وأفطر معه ناس وكره آخرون أن يفتروا، قال: فلما رجع إلي قريته، قال: (والله لقد رأيت اليوم أمراً ما كنت أظن أني أراه، إن قوماً رغبوا عن هدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه - يقول ذلك للذين صاموا - ثم قال عند ذلك: اللهم إقبضني إليك).

قال ابن حجر: "هذا حديث حسن غريب"^(٩٠).

و بهذا يتبين لنا أن حديث المستور عنده أعلي من حديث مجهول الحال، ويدخل في مرتبة الحسن التي فصلها عند الترمذي.

و لم نجد ابن حجر حسن حديث أحد ممن وصفهم بجهالة الحال، وكان عددهم من طبقات التابعين ممن أخرج لهم أصحاب الكتب الستة (٢٢) راوياً، (١٣) من الطبقة الثالثة، و (٤) من الرابعة، و (٥) من الخامسة.

و قد بين لنا - من خلال دراسة استقرائية - أن (١٥) من هؤلاء الرواة محلهم الصدق، وروايتهم حسنة وبعضهم قد توبع في روايته. وواحد لو يرو الحديث أصلاً، وواحد شخصيته وهمية، وواحد مجهول الحال، واثان مجهول العين، وواحد ضعيف، وواحد منكر الحديث.

و لأن الناس قد اختلفوا في الجرح والتعديل اجتهدوا وإطلافاً فلا تحصل الثقة بالخبر إلا بتسمية الراوي والنظر في حاله والبحث عنه، وقد اعترض علي هذا بشيئين:

أحدهما: أنه يلزم منه أن كل من عمل بحديث لا يجوز له حتى يعرف رواته كلهم، ويبحث عنهم، ولا يقلد غيره من الأئمة في جرحهم وتعديلهم، وفي ذلك تضيق عظيم وجرح متروك العمل به.

و الثاني: أنه يلزم منه أيضاً أن القاضي إذا رفع إليه حكم قاضي آخر لا ينفذه حتى يبحث عن عدالة من حكم ذلك القاضي بشهادته، لجواز أن يكون إذا بحث عنهم عثر علي تجريحهم.

و الجواب عن الأول: أن الراوي إذا سمي باسمه فقد بعد عن التدليس، فإن من كان من أهل زمن العامل بالخبر، فالبحت عنه ممكن واستكشاف حاله متعين، وإن كان متقدماً، ولم نكتف بظاهر الإسلام والستر علي الراجح، ووجدنا من عدله ولم نعر فيه علي جرح لغيره اكتفينا بذلك، وحصل عليه الظن بقوله، وإن وجدنا جرحاً مؤثراً قدمناه علي تعديله، ولا يلزم من ذلك وجوب معرفته باطناً، وأيضاً فالعلماء مختلفون في الاكتفاء بالواحد في التعديل وفي أنه هل يحتاج فيه إلى ذكر السبب أم لا؟ فمن يشترط ذلك أولاً يكتفي بالواحد في التعديل لا يثبت الخبر عنده بقول الراوي وحده حدثني الثقة، وأما علي الراجح عند المحققين فالنكتة في عدم الاكتفاء بقوله حدثني الثقة ما قدمناه.

و الجواب عن الثاني بالفرق بين المقامين، وشتان بين أمر لم يتقدم فيه حكم قاضي وبين أمر تقدم في حكم قاضي، يلزم من البحث عن عدالة من حكم القاضي بشهادتهما عند إرادة تنفيذ ذلك لحكم نقض ما حكم به ذلك القاضي، بخلاف ما إذا لم نقبل قول الراوي: حدثني الثقة أو سماه ووثقه وأطلعنا فيه علي جرح مؤثر، فقدمناه، فإنه لا نقض فيه لحكم تقدم، وذلك ظاهر ويتأيد ذلك بأن الشاهدين لو رجعا عما شهدا به بعد إنفاذ الحكم بما شهدا به، لم يؤثر رجوعهما، ولو رجع الراوي عن الخبر وأكذب نفسه أو اعترف بالغلط لم يجر العمل بخبره، والله أعلم^(٩١).

و أما تسوية ابن حجر بين المستور ومجهول الحال فليس صحيحاً في تطبيقاته لمعني المصطلح عنده . نعم، نظرياً — عند بعض العلماء — المستور قسم من المجهول، لكنه أعلي من مجهول الحال^(٩٢)، وقد أشرنا إلي أن المستور عند ابن حجر أعلي من مجهول الحال.

بل قال رحمه الله في اللسان: "آخر التجريد، وفائدته أمران : الأول الإحاطة بجميع من ذكرهم المؤلف في الأصل. و الثاني: الإعانة لمن أراد الكشف عن الراوي، فإن رآه في أصلنا فذلك، وإن رآه في هذا الفصل، فهو إما ثقة وإما مختلف فيه وإما ضعيف، فإن أراد الزيادة في حالة نظر في الكاشف، فإن أراد زيادة بسط نظر في مختصر التهذيب الذي جمعه ففيه كل ما في تهذيب الكمال للمزي من شرح حال الرواة وزيادة عليه، فإن لم يحصل له نسخة منه فتهذيب التهذيب للذهبي فإنه حسن في بابه، فإن لم يجده لا هنا ولا هنا فهو إما ثقة أو مستور"^(٩٣). قلنا: فقوله "مستور" في مقابل الثقة لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون قصد به الجهالة، وإنما المستور هنا المقبول القريب من الثقة. و قد فرق الذهبي بين المستور ومجهول الحال كما مر.

و قد عقد ابن البرقي باباً في كتابه سماه (باب من لم تشتهر عنه الرواية واحتملت روايته لرواية الثقات عنه ولم يغمز)^(٩٤). قلنا: وهذا هو المستور، وهو مقبول عند أهل العلم، كما ذهب أهل المذهب الأول، وهو الراجح إن شاء الله تعالى.

الخاتمة

- بعد أن يسر الله تعالى إنهاء هذا البحث، فإننا نود أن نسجل أهم النتائج التي خلصنا إليها، وتتلخص بالآتي:
- ١- مصطلح "مستور" هو من اطلاقات الأئمة المتأخرين، مع ندرة وجوده في كلام بعض الأئمة المتقدمين.
 - ٢- المستور عند المحدثين والمتأخرين والأصوليين هو من لم يظهر عليه فسق، وخفي باطنه.
 - ٣- القسمة الثلاثية للمجهول هي من اجتهاد ابن الصلاح وقد تأثر في هذا بالأصوليين، وتبعه علي ذلك جل أهل العلم، وهي قسمة صحيحة.
 - ٤- المستور عند ابن حجر هو مجهول الحال، وهو من روي عنه اثنان فأكثر ولم يوثق.
 - ٥- مع عدم تفريق ابن حجر بين المستور ومجهول الحال، إلا أنه باين بينهما في إحكامه علي بعض الرواة من خلال حكمه علي بعض الأحاديث.
 - ٦- المستور أعلي درجة من مجهول الحال عند ابن حجر كما هو واقع تطبيقاته.
 - ٧- الخلاف في القسمة الثلاثية عند أهل العلم راجع إلي مسألة العدالة الظاهرة والعدالة الباطنة.
 - ٨- فرق ابن القطان بين المستور وبين المجهول الحال، والمستور عنده من روي عنه اثنان فأكثر، وروايته مردودة.
 - ٩- المستور في تطبيقات بعض الأئمة المتأخرين الذين يمشون علي هدي المتقدمين هو من لم يوثق ولم يضعف، أكثر أهل العلم المحققين علي قبول رواية المستور الذي لم يظهر منه الفسق ويدخل في حديث حسن.

الهوامش

- (١) ابن حبان، كتاب الثقات، ط ١، ج ١، ص ١٣.
- (٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص ٢٢٨.
- (٣) ابن منظور، لسان العرب، ط ١، ج ١٥، ص ١٣٠.

وخالد محمود الحايك

- (٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٠.
- (٥) الخطيب البغدادي، كتاب الكفاية في علم الرواية، ط ٢، ص ١٤٩.
- (٦) السخاوي، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، ط ٢، ج ١، ص ٢٠٥.
- (٧) ذكر محمد سعيد حوي في بحثه "الراوي المجهول: مفهومه، أنواعه، أحكامه، (ص ٢٦٦) أنه يتعلق بالمجهول سبعة أنواع، ومنها الوجدان وجهالة التعيين وغير ذلك، وفيما ذكره نظر.
- (٨) ابن حجر، نزهة النظر، ص ٩٩.
- (٩) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط ١، ص ٩٦.
- (١٠) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ط ٢، م ١، ص ٩٩.
- (١١) ابن حجر، نزهة النظر، ص ٩٩.
- (١٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج ١، ص ٥٠٤.
- (١٣) ابن منظور، لسان العرب، ج ٤، ص ٣٤٣.
- (١٤) المصدر السابق، ج ٤، ص ٣٤٤.
- (١٥) الجويني، البرهان في أصول الفقه، ج ١، ص ٦١٤.
- (١٦) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص ١٠١.
- (١٧) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ط ٢، ص ٩٩.
- (١٨) ابن حجر، تعجيل المنفعة، ط ١، ص ٤٥٠.
- (١٩) الزركشي، النكت علي كتاب ابن الصلاح، ط ١، ج ٣، ص ٣٧٨.
- (٢٠) الدبوسي، تقويم الأدلة في أصول الفقه، ط ١، ص ١٨٦.
- (٢١) الصنعاني، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج ٢، ص ١٩٢.
- (٢٢) رجح الدكتور نور الدين عتر قسمة ابن حجر علي قسمة ابن الصلاح الثلاثية فقال في كتابه (منهج النقد في علوم الحديث) (ص ٩١): "و سبب اختيارنا هذا التقسيم الثنائي أنه أقرب للعمل به، فإن التقسيم الثلاثي إنما يمكن لمن شاهد الرواة، فإنه هو الذي يمكن أن يشاهد العدالة الظاهرة والباطنة معاً بالبحث والفحص أو يشاهد الظاهرة فقط فيكون الراوي عنده مستوراً. وأما بالنسبة إلينا فليس أماناً إلا المصنفات في الرجال، وهذا يصعب العثور فيها علي التمييز بين مجهول الحال والمستور، فكان هذان القسمان بالنسبة إلينا سواء.
- (٢٣) التبريزي، الكافي في علوم الحديث، ط ١، ص ٣٢٩.
- (٢٤) الزركشي، النكت علي كتاب ابن الصلاح، ج ٣، ص ٣٧٨.
- (٢٥) الصنعاني، توضيح الأفكار، ج ٢، ص ١٩٤-١٩٨.
- (٢٦) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ط ١، ج ١، ص ٣٢٨.
- (٢٧) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام، ج ٤، ص ١٣-٢٠.
- (٢٨) الترمذي، الجامع، كتاب البر والصلة، ج ٤، ص ٣٣٢.
- (٢٩) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، حديث رقم (١٣٢٩).
- (٣٠) المصدر السابق، ج ٣، ص ٢٣٦، حديث رقم (٩٦٦).
- (٣١) المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٠٨، حديث رقم (١٠٥٩).
- (٣٢) المصدر السابق، حديث رقم (١١١٨).
- (٣٣) المصدر السابق، حديث رقم (١١٣١).
- (٣٤) الترمذي، الجامع، كتاب الجهاد، باب ما جاء في السيوف وحليتها (١٦٩٠) من طريق طالب بن حجر عن هود بن عبد الله بن سعد عن جده مزينة قال: "دخل رسول الله صلي الله عليه وسلم يوم الفتح وعلي سيفه ذهب وفضة". قال طالب: فسألته عن الفضة، فقال: كانت فيبعة السيف فضة. قال الترمذي: "وفي الباب عن أنس، وهذا حديث حسن غريب، ج ٤، ص ٢٠٠.
- (٣٥) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، حديث رقم (١٢٤٨).
- (٣٦) ابن الصديق، علم علل الحديث من خلال بيان الوهم والإيهام، ط ١، ج ٢، ص ٩٦-٩٧.
- (٣٧) رواه أبو داود في (سننه)، كتاب الصلاة، باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت، (١/١١٨).

- (٣٨) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ج٤، ص١٢.
- (٣٩) الذهبي، نقد بيان الوهم والإيهام، ص١٠٧.
- (٤٠) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، حديث رقم (١١١٨).
- (٤١) الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج٤، ص١٨١. وله ترجمة في ((تاريخ بغداد)) (١٠/٦٢). وقال ابن حجر في ((اللسان)) (٣/٣٣٦): "وأورد له الدار قطني في الغرائب عن مالك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس حديث الطير، وهو خبر منكر. وقال: تفرد به القداحي عن مالك وغيره أثبت منه".
- (٤٢) الذهبي، الميزان، ج٦، ص٦.
- (٤٣) ابن حجر، لسان الميزان، ج٥، ص٣.
- (٤٤) الذهبي، الميزان، ج٣، ص١٣٧.
- (٤٥) المصدر السابق، ج٤، ص١٨١.
- (٤٦) المصدر السابق، ج٦، ص٣٥٤.
- (٤٧) المصدر السابق، ج٧، ص٢٨٥.
- (٤٨) قال الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج٣، ص٣٤٠: "ووافق الحنفية منا الأستاذ أبو بكر بن فورك..و ذكر الأصفهاني أن المتأخرين من الحنفية قيّدوا ما سبق عنهم بصدر الإسلام حيث الغالب علي الناس العدالة، أما المستور في زماننا فلا يقبل لكثرة الفساد وقلة الرشاد، وإنما يقبل في زمن السلف الصالح، وقال أبو زيد الدبوسي في التقوم: المجهول خبرة حجة إن نقل عنه السلف وعملوا به أو سكتوا عن رده، فإن لم يظهر فيعمل به ما لم يخالف القياس".
- (٤٩) ابن الصلاح، علوم الحديث، ص١٠١.
- (٥٠) ابن الملقن، المقنع في علوم الحديث، ج١، ص٢٥٦. الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، ج٣، ص٣٣٩-٣٤٠.
- (٥١) السخاوي، فتح المغيب شرح ألفية الحديث، ط١، ج٢، ص٥٥-٥٦.
- (٥٢) الذهبي، الميزان، ج٦، ص٦.
- (٥٣) الذهبي، الميزان، ج٥، ص١٣٢.
- (٥٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج٦، ص٣٦٥، قلت: فرق البخاري بين عمارة بن راشد بن كنانة الذي يروي عن أبي هريرة ويروي عنه الأفرقي، وبين عمارة بن راشد الذي يروي عن جبير بن نفير ويروي عنه عبد الله بن عيسى (التاريخ الكبير: ٤٩٩/٦ - ٥٠٠). وجمع بينهما ابن عساكر في (تاريخه) (٣١١/٤٣) كما فعل أبو حاتم، والقلب إلي فعلها أميل، والله أعلم.
- (٥٥) الذهبي، الميزان، ج٥، ص٢١١.
- (٥٦) ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، ط١، ج٤٣، ص٣١٤.
- (٥٧) ابن حبان، الثقات، ط١، ج٥، ص٢٤٤.
- (٥٨) الذهبي، الميزان، ج٣، ص١٠٣. قال البخاري في (التاريخ الكبير) (٣/٤٣٩): "زرارة بن ربيعة، وهو زرارة بن أبي الحلال العتكي البصري أبو ربيعة عن أبيه، روي عنه هشيم، سمع جابر بن زيد". وقال ابن حبان في (الثقات) (٦/٣٤٣): "زرارة بن ربيعة العتكي الأزدي كنيته أبو ربيعة، من أهل البصرة، وهو الذي يقال له زرارة بن أبي الحلال العتكي أخو الحلال بن أبي الحلال، واسم أبي الحلال ربيعة، يروي عن أبيه ومجاهد، روي عنه أهل البصرة. قلت: وقد وقع بعض أهل العلم في ترجمته في أوهام بينها الحافظ ابن حجر في (تعجيل المنفعة) (ص١٣٦) فلننتظر ثم.
- (٥٩) ابن حجر، اللسان، ج٢، ص٤٧٤.
- (٦٠) الذهبي، الموقظة، ط٤، ص٧٨.
- (٦١) المصدر السابق، ص٨١-٨٢.
- (٦٢) الذهبي، الميزان، ج٢، ص٢٠٩.
- (٦٣) المصدر السابق، الميزان، ج٣، ص١٣٧. وحديثه رواه النسائي في (السنن الكبرى). غزوة الترك والحبيشة (٣/٢٨). وأبو داود في (سننه)، باب في النهي عن تحييج الترك والحبيشة، (٤/١١٢)، من طريق ضمرة، عن أبي زرعة السيباني، عن أبي سكتينة رجل من المحررين، عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بخفر خندق، الحديث.

(٦٤) جاء في معظم الكتب: "ابن أبي مليكة"، والصواب: أبو مليك كما ضبطه ابن مأكولا في ((الإكمال)) (٢٢٢/٧). وكان الخطأ قديماً في النسخ، ونتيجة لذلك نسب المزي "ابن أبي مليكة" فقال في ترجمة ((أبي شمر)) من ((تهذيب الكمال)) (٤٠٤/٣٣): "روي عن .. وعبد الله بن أبي مليكة، وذكر ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (١٤٠/١٢): "ابن أبي مليكة".

(٦٥) رواه الطبراني في (المعجم الصغير) (١١٨/١) من طريق سلم بن قتيبة الشيعري عن الصلت بن ثابت، عن أبي شمر، عن أبي مليك عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن أبيه، مرفوعاً. قال الطبراني: "لم يروه عن الصلت البصري إلا سلم بن قتيبة، وأبو شمر الذي روي عنه الصلت بن ثابت هو أبو شمر ألبصري بصري روي عنه شعبه". قلت: ما جاء في الإسناد: "الصلت بن ثابت" وهم، وإنما هو الصلت بن طريف.

(٦٦) الذهبي، الميزان، ج ٣، ص ٤٣٧.

(٦٧) المصدر السابق، ج ٣، ص ٤٣٨.

(٦٨) ابن حجر، اللسان، ج ٣، ص ١٩٨.

(٦٩) البخاري، التاريخ الكبير، ج ٤، ص ٣٠٣، وابن حبان، الثقات، ج ٦، ص ٤٧٢.

(٧٠) الدارقطني/ سؤالات البرقاني، ط ١، ص ٣٧/ قلت: قال الهيثمي في ((المجمع)) (٨٠/٢): "وقال الدارقطني: حديثه مضطرب، قلت: لا يجوز إطلاق الكلام هكذا، فإن هذا يعني أن الاضطراب منه، وليس كذلك، فالذي قاله الدارقطني هو حكم عام علي الحديث: "الحديث مضطرب لا يثبت"، ولم ينسب الاضطراب للصلت كما فهم الهيثمي.

(٧١) أنظر: علل الدارقطني: (٢١٠/٦). وأبو شمر ألبصري يروي عن الصحابة مرسلًا، وعن أبي عثمان النهدي، وعنه شعبه وغيره، وهو ثقة كما قال الذهبي في ((الكاشف)) (٤٣٤/٢). وقال الذهبي في (المقتني في سرد ألكي) (٣٠٧/١): "أبو شمر شيخ لشعبه، ثم قال: "أبو شمر، عنه الصلت بن طريف". قلت: هما واحد. وقد تبع الذهبي أبا أحمد الحاكم لأن كتابه أصله كتاب أبي أحمد، قال ابن حجر في ((تهذيب التهذيب)) (١٤٠/١٢): "فرق الحاكم أبو أحمد بين أبي شمر عن أبي عثمان النهدي وعنه شعبه، وبين أبي شمر روي عن ابن أبي مليكة وعنه الصلت بن طريف، وقال الطبراني: هما واحد. كذا قال:".

(٧٢) العراقي، الأربعون العشارية، ص ١٢٣.

(٧٣) السخاوي، فتح المغي، ج ١، ص ٦٦.

(٧٤) ضرب الدكتور وليد العاني في كتابه (منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها) (٤٨) سؤالاً: هل لنا أن نصحح حديث المستور إذا اعتضد؟ فأجاب بقوله: كلاً، لا يحق لنا ذلك.. لأن الأحكام قد استقرت، قلت: وكلامه هذا مردود جملة وتفصيلاً، والغريب أنه أتى بتصحيح أهل العلم لأحاديث فيها بعض المساتير وكذلك تحسين بعضها، وكأنه ذهب هذا المذهب لأنه بري أن أحكام ابن حجر علي الرواة أحكاماً نهائية لا يجوز تجاوزها كما صرح هو في مقدمة كتابه.

(٧٥) الزركشي، البحر المحيط، ج ٣، ص ٣٤٠.

(٧٦) الأمدي، الإحكام في أصول الأحكام، ط ١، ج ١، ص ٩٦. وأنظر أدلة الفريقين وأجوبة الأمدي عليها كذلك: ج ١، ص ٩٦-١٠٢، وأنظر كذلك: نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول للإسنوي، ج ٢، ص ٦٩٧.

(٧٧) السبكي، جمع الجوامع، ج ٢، ص ٢٣٤.

(٧٨) الصنعاني، توضيح الأفكار، ج ٢، ص ١٩٢.

(٧٩) المصدر السابق، ج ٢، ص ١٩٨.

(٨٠) ابن القطان/ بيان الوهم والإيهام، ج ٤، ص ١٣.

(٨١) الجويني، البرهان في أصول الفقه، ط ١، ج ١، ص ٦١٤-٦١٥.

(٨٢) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ط ١، ص ١٠٠.

(٨٣) ابن حجر، النكت علي كتاب ابن الصلاح، ط ١، ص ١٢٠.

(٨٤) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط ١، ص ٧٩٥ "ابن حجر العديوي" تصحيف عن ابن يعمر، ص ٢١٥ "حمان النهائي" شخصية وهمية نتجت من اختلاف الأسانيد.

(٨٥) المصدر السابق، ص ٤١٠.

(٨٦) سنن ابن ماجة، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب الصلاة في الثوب الواحد، ج ١، ص ٣٣٣-٣٣٤.

(٨٧) ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ط ١، ج ٥، ص ٦٢٦.

(٨٨) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص ٦٣٥.

- (٨٩) سنن أبي داود، كتاب الصيام، باب قدر مسيرة ما يفطر فيه، ج ٢، ص ٣١٩. وأخرجه أحمد في (مسنده) (٣٩٨/٦) عن حجاج ويونس، عن الليث، مثله. وأخرجه ابن خزيمة في (صحيحه) (٢٦٦/٣) (باب الرخصة في الفطر في رمضان في مسيرة أقل من يوم وليلة) من طريق عبد الله بن عبد الحكم وشعيب بن الليث وابن أبي مريم، كلهم عن الليث به.
- (٩٠) ابن حجر، الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، ص ٣٥، قال البيهقي: "والذي رويناه عن دحيه الكلبي ذلك فكأنه ذهب فيه إلى ظاهر الآية في الرخصة في السفر، وأراد بقوله: رغبوا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه في قبول الرخصة، لا في تقدير السفر الذي أفطر فيه.
- (٩١) العلائي، جامع التحصيل في رواة المراسيل، ط ٢، ص ٩٤-٩٥.
- (٩٢) قال حوي، الراوي المجهول- مفهومه، أنواعه، أحكامه، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد السادس، ٢٠٠٠م، ص ٢٨٤: "ثبوت الفرق بين مجهول الحال والمستور: فمجهول الحال من روي عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق، وجعلنا عدالته الباطنة، وهي عدم معرفة شيء من عدالته، ولا عرفنا ضبطه، ولا حال روايته، ومدى استقامتها، لتفرد أو غرابة معناها، كما جعلنا عدالته الظاهرة، وهي عدم معرفة شيء من أخباره، أما المستور فهو من اطلعنا على السير من أخباره دون أن يوثق ولم تسر مروياته أو سرت فتفرد ولم يعرف ضبطه ولا حال روايته- وهذا المقصود بعدالته الظاهرة دون الباطنة/" قلنا: ما قاله لا يوجد فيه تفرقة بينهما إلا فيما قاله بأن المستور من اطلع على السير من أخباره، وهذا لم يقله أحد ممن عرف المستور أو قبل روايته، وقوله بالنسبة للتفرد والغرابة وسر المرويات فينظر إليه في المكثرين من الرواة، أما هؤلاء المجاهيل والمستورون فأحاديثهم قليلة جداً، ومعظمهم لا يعرف إلا بحديث أو حديثين.
- (٩٣) ابن حجر، اللسان، ج ٧، ص ٥٣٥.
- (٩٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط ١، ج ٧، ص ٣٥٩.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة

- الأمدى، علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرازق عفيفي، ٢٠٠٣م، دار الصميعي، السعودية، ط ١.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، تحقيق: المعلمي اليماني، دار الفكر، بيروت.
- الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع، طبعة الشيخ أحمد شاكر، دار الفكر.
- الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الديب، ١٣٩٩هـ، قطر.
- ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد ألبستي، كتاب الثقات، طبعة حيدر أباد الدكن، الهند، ط ١، ١٩٧٣م.
- ابن حجر، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: علي البحاي، ١٩٩٢م. دار الجليل، بيروت.
- ابن حجر، أحمد بن علي، الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، تحقيق: محمد الشافعي، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن حجر، أحمد بن علي، تعجيل المنفعة، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١.
- ابن حجر، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩٨٤م.
- ابن حجر، أحمد بن علي، لسان الميزان، مؤسسة الأعظمي، بيروت، ١٩٨٦م.
- ابن حجر، أحمد بن علي، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق: نور الدين عتر، ١٩٩٣م، دار الخير، بيروت، ط ١.
- ابن حجر، أحمد بن علي، النكت علي كتاب ابن الصلاح، تحقيق: مسعود السعدني ومحمد فارس، ١٩٩٤م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
- حنبل، الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله عباس، ١٩٨٨م، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن ثابت، كتاب الكفاية في علم الرواية، تقديم: محمد الحافظ ألتيجاني، دار الكتب الحديثة بالقاهرة، ط ٢.
- دار القطني، علي بن عمر، سؤالات البرقاني، تحقيق: عبد الرحيم القشقرى، ١٤٠٤هـ، باكستان، ط ١.
- أبو داود، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- الدبوسي، عبيد الله بن عمر بن عيسى، تقويم الأدلة في أصول الفقه، تحقيق: خليل الميس، ٢٠٠١م، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
- الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، الموقظة، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، ١٤٢٠هـ، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ط ٤.
- الذهبي، محمد بن أحمد، نقد بيان الوهم والإيهام، تحقيق: فاروق حمادة، ١٩٨٨م، دار الثقافة، المغرب.
- الزركشي، محمد بن بهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الزركشي، محمد بن بهادر، النكت علي كتاب ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن فريج، ١٩٩٨م، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط ١.

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، تحقيق: محمد الأمين، ٢٠٠٢م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٢.
- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيبي في شرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي، ٢٠٠٣م، دار السنة، القاهرة، ط ١.
- ابن الصديق، إبراهيم، ١٩٩٥م، علم علل الحديث من خلال بيان الوهم والإيهام، وزارة الأوقاف، المغرب، ط ١.
- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، ١٩٨١م، علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عترة، المكتبة العلمية، بيروت.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية.
- ابن عساكر، علي بن الحسن، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق: محب الدين العمري، ١٩٩٥م، دار الفكر، بيروت، ط ١.
- العلائي، أبو سعيد بن خليل كيكلاي، جامع التحصيل في رواة المراسيل، تحقيق: حمدي السلفي، ١٩٨٦م، عالم الكتب، بيروت، ط ٢.
- ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: شهاب الدين عمرو، دار الفكر، بيروت.
- ابن القطان، علي بن عبد الملك، بيان الوهم والإيهام الواقعي في كتاب الأحكام، تحقيق: الحسين آيت سعيد، ١٩٩٧م، دار طيبة، الرياض.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- ابن الملقن، عمر بن علي، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبد الله الجديع، ١٩٩٢م، دار فواز، الإحساء.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

ثانياً: البحوث الحكمة

حوي، محمد سعيد، ٢٠٠٠م، الراوي المجهول : مفهومه، أنواعه، أحكامه، مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع عشر، العدد السادس، ص ٢٥٩-٢٩٠.

Al-Mastoor Narrator and Rules Related to Sultan Sanad Al-Akayleh and Khalid mahmood Al-Hayek* ABSTRACT

Al-Mastoor Narrator is one of the subjects scholars talked a lot about in books, difference some of which has different points of view from others. Therefore, this study came trying to solve this and came up with the correct meaning of Al- Mastoor.

This research contains a preface, two sections, and an epilogue. The preface deals with the meaning of (Majhol) and parts related to, while the first section reveals the meaning of (Mastoor) and relationship with (Majhool Hal).The second section deals with the Mastoor rules.

The research ends by an epilogue containing the results such as the acception of Al- Mastoor.

Keywords: Al-Mastoor, Rules.

* Faculty of Shari'h, University of Jordan, Amman, Jordan. Received on 29/3/2009 and Accepted for Publication on 22/2/2010.